بلاغ اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة

24 أكتوبر 2012

عقدت اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2012 بمقر وزارة الاتصال بالرباط، اجتماعا بحضور ممثلين عن القطاعات الحكومية (وزارة الاتصال، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة) وممثلين عن الفدرالية المغربية لناشري الصحف، وفقا لما ينص عليه عقد البرنامج الموقع بين وزارة الاتصال والفدرالية المغربية لناشري الصحف سنة 2005.

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة، حسب جدول الأعمال التالي:

- الملفات العالقة عن سنة 2009– 2010– 2011 ؛
- دراسة ملفات الصحافة الجهوية بناء على معيار الحد الأدنى من السحب والتوزيع؛
- منح دعم الشطر الأول (75%) من سنة 2012؛
- منح رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة برسم سنة 2012.

وبعد تحضير اللجينة التقنية لمجموع الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة التي درستها وفق الشروط والمعايير المنصوص عليها في عقد البرنامج، قررت هذه اللجنة منح الدعم للملفات العالقة عن سنة 2009– 2010–2011 والتي بلغ مجموعها 11 ملفا، في حين تم رفض منح الدعم لملف واحد لعدم استكماله وثائق ملف تجديد رقم اللجنة عن سنة 2011.

وبالنسبة للجرائد الجهوية، فقد قررت اللجنة بعد الاستماع لعرض رئيس الجمعية المغربية للصحافة الجهوية حول إكراهات التوزيع والمبيعات التي تعانيها الصحافة الجهوية، منح دعم الفصل الرابع برسم سنة 2011 للجرائد التي أدلت بوثائق تثبت كمية السحب والتوزيع والمبيعات، وعددها 8 جرائد.

كما قررت اللجنة منح دعم الشطر الأول (75%) ل 34 جريدة ومنبر متوفر على الشروط المطلوبة والمحددة في عقد البرنامج.

وفي ما يتعلق بملفات طلب الحصول على رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة لأول مرة برسم سنة 2012، فقد منحت اللجنة الرقم ل 11 مطبوعا ستنشر قائمتها على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الاتصال، حيث تقرر صرف دعم الشطر الأول (75%) من سنة 2012 لسبع مطبوعات، منها جريدة حزبية واحدة استفادت في إطار التعددية، فيما تم تأجيل البت في استفادة خمس صحف إلى حين استكمال الاستجابة لمعايير الدعم المتعلقة بتدقيق معطيات السحب والتوزيع والروجان.

وللتذكير، فإن الدعم العمومي تمنحه لجنة ثنائية مشتركة تتكون من أربعة أعضاء، من وزارة الاتصال وممثل عن وزارة المالية، وآخر عن وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وستة أعضاء منتخبين يمثلون الفدرالية المغربية لناشري الصحف.

ويمنح الدعم وفقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج من شروط ومعايير، والمتمثلة في أن يكون المنبر ذو طابع إخباري عام وطني أو جهوي، وصادر عن مقاولة صحفية في وضعية قانونية سليمة، وخاضعة لقانون الشركات المغربي، وأن تشغل حدا أدنى من الصحفيين المهنيين وفق ما تنص عليه الاتفاقية الجماعية، وأن تنخرط في مكتب التحقق من روجان الصحف، وكذا التعاقد مع شركة للتوزيع، وألا تتعدى مساحة الإشهار نصف الصفحات كمعدل سنوي، وأن يكون المنبر موجها للعموم بثمن محدد، ومنتظم الصدور، وفي حالة إحداثه أن يصدر لمدة سنتين، وأن تنشر حسابات الاستغلال سنويا، وأن تنشر كميات السحب في كل عدد.

أما احتساب الدعم فقد مر بمرحلتين، الأولى همت السنوات 2005–2009، حيث كان يرتكز حصريا على دعم 40% من ثمن الورق بالنسبة لمن سحبه يقل عن 20 ألف نسخة، ودعم 30% من الورق لمن يتجاوز سحبه 20 ألف نسخة، مع احتساب 50 ألف نسخة كحد أقصى، ثم دعم 50% من تكاليف 6 خطوط هاتفية. وانطلاقا من نونبر 2009 تم توقيع ملحق لعقد البرنامج تضمن اعتماد سقف أعلى وآخر أدنى في الدعم، وفق ثلاثة أصناف بحسب معدل السحب السنوي. وفي سنة 2012، تم التأكيد على معياري أداء التحملات الضريبية وتحملات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كشرط للاستفادة من الدعم.

وقد بادرت وزارة الاتصال باتفاق مع فدرالية الناشرين على نشر حصيلة مفصلة ل 7 سنوات من هذا الدعم على موقعها الإلكتروني بتاريخ 03 أبريل 2012، انسجاما مع مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة، كما تم إعمال مقتضيات عقد البرنامج نفسه في التقييم الذي تم على مرحلتين، الأولى حين قدمت الفدرالية المغربية لناشري الصحف كتابا أبيض بهذا الشأن سنة 2009، والثاني حين تم تكليف مكتب دراسات لإنجاز تدقيق علمي تم عرض نتائجه في الرباط سنة 2011.

وإذ تعبر اللجنة الثنائية عن ارتياحها لتدبير هذا الدعم العمومي لقطاع هام منشط للديمقراطية ومساهم في تأطير الرأي العام، فإنها تتطلع إلى عقد البرنامج الجديد المنتظر لتعزيز مكتسبات الشراكة الإيجابية بين السلطات العمومية والصحافة المغربية، بما يخدم مصلحة القارئ المغربي، ويدفع في اتجاه تقوية الانتشار وتدعيم حرية ومسؤولية الإعلام الوطني.